تقويم الرقابة الشرعية الخارجية لمسار عمل الهيئة الشرعية في المصارف الاسلامية

أ. م. د. قاسم هادي موسى

م. م. انورعبد شهوبي **م. م. محمد عبد اللطيف خطاب**

الجامعة التكنولوجية / قسم هندسة البناء والانشاءات

الملخص:

يمثل وجود المصارف الاسلامية في النظام المالي والمصرفي في العالم تجربة جديدة نوعا ما والغرض من انشاء المصارف الاسلامية هو ان يكون العمل المصرفي في المجتمع مطابق للفقه الاسلامي بشكله العام وهذا يعود الى ان الفكر المنزل والاسلام بشكل خاص يؤكد ان المالك هو الله وان الفرد مستخلف بمعنى مخول لادارة الاعمال الاقتصادية ولذلك يجب ان يخضع الفرد الى توجيهات المالك الاصلي ومن هنا جاء التساؤل التالي (هل ان العمل الاقتصادي في الاسلام ضمن ضوابط الشريعة ام لا ؟) .

ان هدف الرقابة الشرعية في المصرف الاسلامي هو تدقيق عمل المصرف وجعله مطابق للشريعة الاسلامية وان بحثنا يحاول ان يجيب على التساؤل الذي يقول (مدى فاعلية الرقابة الشرعية الخارجية على عمل المصارف الاسلامية ؟).

المقدمة

ان هدف المصارف الاسلامية هو الالتزام بالمنهج الشرعي وتجاوز المخالفات التي تقع فيها المصارف الاخرى وان ذلك يتحقق من خلال تدقيق شرعي شامل على اعمالها . ان ابرز مايميز المصارف الاسلامية عن المصارف الاخرى هو وجود التدقيق الشرعي والذي يتحقق بتكامل عمل التدقيق الداخلي الشرعي مع التدقيق الخارجي الشرعي ، فالتدقيق الداخلي يوضح مدى الالتزام بالسياسيات والقواعد ومنها الالتزام بالمنهج الشرعي وهو الهدف الذي اسست من اجله تلك المصارف وفي المقابل الذي يؤكد صدق تلك المعلومات من عدمها هو التدقيق الشرعي الخارجي و من اجل اثبات فرضية البحث اعتمدنا المنهجية التالية الفصل الاول (منهجية البحث والدراسات السابقة) استعرضنا فيه المبحث الاول منهجية البحث 1- المبحث الاول . 2- اهمية البحث . 3- مشكلة البحث 4- هدف البحث . 5- فرضية البحث . المبحث الثاني (الدراسات السابقة) اما الفصل الثاني فقد كان بعنوان (الرقابة الشرعية في المصرف الاسلامي) وتضمن

المبحث الاول كان بعنوان دور الرقابة الشرعية في المصرف الاسلامي والمبحث الثاني كان بعنوان نشات وتطور الرقابة الشرعية الخارجية واختتم هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي كان يحاول ان يستعرض التحديات التي تواجه الرقابة الشرعية الخارجية . وقد تم تخصيص الفصل الثالث والتي تم فيها اعداد استمارة (المرفقة طيا) للاستئناس باراء العاملين في المصرف الاسلامي ومن ثم الاستنتاجات التوصيات .

الفصل الاول

منهجية البحث والدراسات السابقة

المبحث الاول : منهجية البحث

1 – المقدمة

تمثل المصارف الاسلامية صيغة مرتبطة بالمجتمع الاسلامي والتي تحاول ان تجعل النشاط الاقتصادي يقع ضمن محددات الشريعة الاسلامية ولذلك انشأ جهاز رقابي داخلي وخارجي شرعي واجبه ان يجيب عن التساؤل التالي هل ان النشاط الاستثماري المقترح (كل حالة على حدة) يتفق مع الفقه الاسلامي ؟ ويحاول بحثنا ان يجيب على التساؤل هل ان الرقابة الخارجية الشرعية تعمل بشكل فاعل وعلى ضوء عملها يكون النشاط الاستثماري للمصرف موافق للشريعة الاسلامية

2 – اهمية البحث

تاتي اهمية الدراسة من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالعمل المصرفي الاسلامي والذي يعود الى النمو السريع لهذا النوع من النشاط في حجمه ونطاقه واهميته سواء في البلدان الاسلامية او في اجزاء اخرى من العالم خلال السنوات الاخيرة ، وقد انتشر العمل المصرفي الاسلامي بشكل واسع في اكثر من خمسة وعشرين بلدا في اسيا وافريقيا ، كما ظهر ايضا في كثير من المراكز المالية في اوروبا وامريكا الشمالية حتى اصبحت المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة الرئيسية الدولية تقدم خدمات موافقة مع الشريعة لتلبية احتياجات شريحة واسعة من الزبائن .

3– مشكلة البحث

يمثل التزام المصارف الإسلامية بمحددات الشريعة في النشاط الاقتصادي الهدف الأساسي لهذه المصارف ولكي يكون المصرف ضمن حدود الشريعة وضوابطها وجدت الرقابة الشرعية الداخلية في المصرف وتكمن مشكلة البحث في تقويم الرقابة الداخلية عن طريق الهيئة الشرعية الخارجية وتوجيه مسارها بما يجعل نشاط المصرف الإسلامي ضمن محددات وضوابط الشريعة الإسلامية.

4– هدف البحث

ان الهدف من بحثنا هو التعرف على دور الهيئة الشرعية الخارجية في المصرف الاسلامي وكيفية تقويم هذه الهيئة لعمل الهيئة الشرعية الداخلية اي ان القرارات التي تتخذها الهيئة الشرعية الداخلية يصادق عليها او تنقض من قبل الهيئة الشرعية الخارجية وبذلك تكون الهيئة الشرعية الخارجية الضمان الاخيرة لتقويم عمل المصرف الاسلامي وجعله مطابق لمباديء الشريعة الاسلامية .

5 – فرضية البحث

ان هذه الدراسة من الدراسات النظرية والعملية في وقت واحد وقد اعتمدت على منهجي الاستقراء والاستنباط من اجل ملاحظة الميدان او الواقع . تم اعداد استمارة استبيانية للاستئناس باراء اصحاب الاختصاص الذين يعملون في الرقابة الشرعية بشكليه الداخلي والخارجي بالمصرف الاسلامي ويمكن تلخيص فرضية البحث بالشكل التالي (الرقابة الشرعية الخارجية متتمة ومكملة للرقابة الشرعية الداخلية وهي تقييم عمل المصرف الاسلامي وتجعله متفقا مع اسس العقيدة الاسلامية العامة) .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

ان الدراسات في الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية كثيرة ومتعددة الاوجه في تناول هذا الموضوع وقد استعرضنا الدراستين الاتيتين اعتقادا منا ان لهما علاقة ببحثنا

1- دراسة الدكتور محمد عبد الوهاب العزاوي والدكتور احمد سليمان احمد الجرجري (المعهد التقني في الموصل) والتي كانت بعنوان (الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية بين الواقع والطموح) – دراسة تحليلية نظرية وقد بدات الدراسة بعرض المشكلة على شكل تساؤلات منها

أ- هل قامت المصارف الاسلامية لغاية رسالية ام لغايات تجارية ؟

ب- هل يكفي اسم الاسلام لكي يعطي شهادة سلوك لنشاط المصرف وغيرها من التساؤلات وقد كانت الدراسة محاولة لجرد عمل الهيئة الشرعية في المصرف الاسلامي وانتهت الدراسة بالاستنتاج التالي (لايخلو العمل المصرفي بجميع اشكالة من المخاطر والتي تتمحور حول علاقة هذا النشاط وشرعيته في الفقه الاسلامي وقد اوصت الدراسة بضرورة دمج الخدمات المالية الاسلامية بالاسواق المالية العالمية مع الاحتفاظ بطيعتها المتميزة وخدماتها الفريدة التي يجب ان تتفق مع الفقه الاسلامي) .

2- دراسة الدكتورة نورة السيد احمد مصطفى بعنوان (مقومات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية) حيث تطرقت الدراسة الى مفهوم الرقابة الشرعية وبداياتها فقد شهدت السبعينيات مرحلة تاسيس عدد من المصارف الاسلامية كذلك مرحلة التوسع لمجموعات مالية منظمة تتكون من عدد المصارف الاسلامية ومن شركات الاستثمار المنتشرة حول العالم والنظام

المصرفي لبعض الدول مثل باكستان وايران والسودان حيث توصلت الدراسة الى ان العمل المصرفي المتوافق مع الشريعة ينطوي على مخاطر خاصة به فمن حيث المبدأ هناك مجموعة متنوعة من الانشطة يمكن ان تعمل من خلالها المصارف الاسلامية وبطرق مختلفة تمكنها من تقديم الاموال ويتم تكييفها لتلائم المباديء التي تنظم العمل المصرفي الاسلامي ومن اهمها مبدأ المشاركة في المخاطر.

الفصل الثاني

الرقابة الشرعية في المصرف الاسلامي

تمثل الرقابة الشرعية على نشاط المصرف الاسلامي علامة مميزة على ان هذا المصرف يوصف بانه اسلامي ولتحقيق هذه الهوية ياتي عمل الرقابة الشرعية .

وتوصف الرقابة الشرعية بقسميها الداخلي والخارجي بانها الاداة لقيام المصرف بواجباته استنادا الى تعاليم الاسلام ، وان مفهوم الرقابة الشرعية يتجه الى التاكد من مطابقة اعمال المصارف الاسلامية لاحكام الشريعة ولذلك تكون هذه المصارف الاسلامية واستنادا الى عمل الرقابة انها البديل الشرعي للمصارف الربوية في البلدان الاخرى .

المبحث الاول: دور الرقابة الشرعية في المصرف الاسلامي

أولاً: اهمية الرقابة الشرعية

ان المصارف الاسلامية هي تجربة حديثة نوعا ما وبالرغم من ان عمرها يتجاوز اربعة عقود من الازمنة في حين ان المصارف التقليدية (الربوية) امتدت تجربتها الى اكثر من ثلاثة قرون ولذلك تبقى تجربة المصارف الاسلامية بحاجة الى ترسيخ و يتم ذلك بالتاكيد على الجانب الشرعي للاسباب التالية :-

1- ان الاصل الذي انشأ عليه المصرف الاسلامي هو مدى التزامها بمحددات الشريعة الاسلامية .

2- بما ان اغلب العاملين في المصارف الاسلامية لا يجيدون بشكل تفصيلي قواعد المعاملات في الفقه الاسلامي ولذلك يجب ان تكون هناك جهة توضح هذه القواعد لهم باستمرار.

3- ان وجود الرقابة الشرعية تعطي الثقة والاطمئنان للمستثمرين والمتعاملين مع المصرف الاسلامي كون اعماله تتفق مع الفقه الاسلامي

ثانياً: خصائص الهيئة الشرعية

كما ذكرنا في المقدمة ان عمل الهيئة الشرعية يظهرهوية المصرف الاسلامي وهذه الهوية تعتمد على خصائص يجب توفرها في الرقابة الشرعية وذلك نصت عليها هيئة معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمصارف الاسلامية وكما يأتي [1] :-

1- يجب ان تكون هيئة الرقابة الشرعية جهاز مستقل تتكون من الفقهاء والمتخصصين في فقه المعاملات ويمكن اضافة احد المتخصصين في مجالات الاقتصاد من غير الفقهاء الى هذه الهيئة.

2- يجب ان تكون هيئة الرقابة الشرعية من اعضاء لايقل عددهم عن ثلاثة لكي يكون الراي جماعي ويمكن اضافة متخصصين في القانون والادارة والاقتصاد والمحاسبة لهذه الهيئة ويجب ان تحدد عمل هذه الهيئة لائحة معدة مسبقا

ثالثاً: واجبات الهيئة الشرعية في المصرف الاسلامي

1- تقوم برصد ومراقبة كل اعمال المصرف الاسلامي وتثبيت كل حالة انها متفقة مع الاحكام الشرعية او لا (ويجب انه ترفض هذه الحالة)

2- ابداء الراي والمشورة فيما يعهد اليها من المصرف من معاملات مالية

3- دراسة المشاكل الشرعية التي تجابه المصرف او المؤسسات المالية وابداء الراي فيها

4- الاشتراك في وضع نماذج العقود والاتفاقيات لجميع معاملات المؤسسات المالية الاسلامية لتاكيد خلوها من المحظورات الشرعية .

5- توحيد الرؤية الفقهية لهيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية فيما يختص بمعاملاتها

6- مراجعة القوانين واللوائح والمنشورات التي تنظم عمل المؤسسات المالية الاسلامية وملاحظة مدى ملائمتها للشريعة الاسلامية والتطور التقني – المساعدة في وضع برامج التدريب للعاملين في المصارف الاسلامية بما يؤدي الى استيعاب الصيغ الاسلامية في الاستثمار والتمويل والخدمات المصرفية وفهم الجوانب الشرعية والفقهية لها .

8- المساعدة في عملية اصدار و تطوير ادوات تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية.

9- تحفيز المؤسسات المالية الاسلامية ومنها المصارف للعاملين فيها والمتعاملين معها الى الالتزام في معاملاتهم بتطبيق الاحكام الشرعية وتثقيفهم بالمباديء الشرعية الاساسية واعداد برامج تثقيف العاملين وتقديم المحاضرات والندوات اللازمة لها ومتابعتها لتنمية الوعي المالي الاسلامي لديهم وللالمام باحكام المعاملات الشرعية .

[1] http://www.islamonline.net/Arabiclindex.shtml

10- يجب ان يكون احد اعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من المشاركين في لجنة اختيار الموظفين اذ ان المواصفات المهنية للموظف غير كافية لاختياره للعمل في المؤسسات الاسلامية.

المبحث الثاني: نشأت وتطور الرقابة الشرعية الخارجية

أولاً: خصائص الرقابة الشرعية الخارجية

للرقابة الشرعية الخارجية خصائص ومؤهلات يجب ان تتتوافر فيها بغض النظر من كونها فرد او عدة افراد وهذه الخصائص هي :-

1- الاستقلالية

ان الرقيب الشرعي الخارجي مهمته في الدرجة الاولى هي فحص عمل الهيئة الشرعية الداخلية ولذلك يجب ان يكون مستقلا ويتمتع بصفة اصدار القرار اللازم على عمل الهيئة الشرعية الداخلية وجمهور المتعاملين مع المصرف الاسلامي ولذلك يكون اختيار المراقب الشرعي الخارجي بصورة عشوائية بمعنى عدم الميل لاي جهة في هذا الاختيار وهنا التساؤل يكون من هي الجهة التي تقوم باختيار الهيئة الشرعية الخارجية ؟ واننا نقول هنا ان تكون الهيئة المؤسسية التي يرتبط بها المصرف الاسلامي هي التي تختار الهيئة الشرعية الخارجية .

2- المهنية والكفاءة الفنية

يمثل امتلاك اعضاء الهيئة الشرعية الخارجية مؤهلات مصرفية ركنا اساسيا لكي يؤدوا واجبهم كما يجب لان امتلاك هذه المؤهلات تجعله يطلق الحكم الفني الشرعي اللازم للعملية الاستثمارية او غيرها التي يقوم بها المصرف .

3- الخبرة الميدانية في العمل المصرفي

ان هذه الفقرة تجعل المدقق الخارجي او الهيئة الشرعية الخارجية على اطلاع على واقع الوسط المصرفي الذي يعمل فيه ومن ثم له الدراية في مشكلاته واهدافة وهذه الخبرة تجعله بالاضافة لكفاءته الفنية والاستقلالية يطلق الحكم الشرعي اللازم الذي يؤدي الى تحقق اهداف المصرف الاسلامي.

ثانيا- اهداف الرقابة الشرعية الخارجية

1- التحقق من التزام البنك الاسلامي بالاحكام والمباديء الشرعية

2- ايجاد الصيغ والعقود والنماذج المعتمدة في البنك من الناحية الشرعية وتدقيق المعاملات التي ينفذها البنك بحيث تكون موافقة للاحكام الشرعية.

3- ابداء الراي الشرعي في كل الانظمة والعقود والتطبيقات والاتفاقيات والقوائم المالية وتعليمات العمل للتاكد من خلوها من اي محظور شرعي وكل مايتطلبه اداء ذلك من رقابة وتدقيق ومتابعة .

4- تقديم التوجه والارشاد والتدريب لكافة موظفي المصرف فيما يتعلق بالاحكام الشرعية والفتاوى ذات العلاقة

ثالثاً: اهمية الرقابة الشرعية الخارجية

تكمن اهمية المراقبة الشرعية الخارجية في :-

1- رفع جودة التطبيق الكمي للحلول المالية والاقتصادية المتوافقة مع احكام الشريعة .

2- تعزيز الصورة الحسنة للمؤسسات والمنتجات الاسلامية والاطار العام للاداء الاقتصادي الاسلامي الرشيد

3- دعم وتطوير الهيكل الاحترافي للمؤسسات المالية الاسلامية

4- زيادة الوعي العام بالجانب التطبيقي للحلول المالية والاقتصادية المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية

5- طمئنة الجمهور مع المتعاملين مع المؤسسات المصرفية وغيرها من الجهات المعنية على سلامة التطبيق من الناحية الشرعية

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الرقابة الشرعية الخارجية

إن أفق الرقابة الشرعية الخارجية يوصف انه واسع و متشعب لانه يركز على التدقيق الفني (المهني) ويحاول ان يكيف هذه الشروط مع الفقه الاسلامي . ولذلك فان هيئة الرقابة الشرعية الخارجية يجب ان تتصف بمؤهلات فنية وشرعية ويمكن ان تحدد هذه التحديات بالنقاط التالية :

1- ان اغلب المصارف الاسلامية والمؤسسات الاستثمارية الاسلامية تعمل في مجتمع يوصف بانه مجتمع اسلامي ولكنه لم يلتزم بمباديء الاسلام كما وصفت في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة (كما يجب) ولذلك تكون ادوات العمل في الرقابة الشرعية (الافراد) يجد نفسه بانه يمتلك مؤهلات للرقابة في مجتمع غير المجتمع الاسلامي ولذلك يجب ان يؤهل هؤلاء للعمل في المجتمع الاسلامي وفقا للشريعة .

2- ان التحدي الاكبر هو عدم وجود مؤسسات لاعداد المدقق الشرعي الخارجي الاسلامي كون المؤهلات التي يمتلكها هذا الوصف (الفرد) بالوقت الحاضر عبارة عن وجهات نظر قد تبتعد عن بعضها في بعض الاحيان وتتقاطع في احيان كثيرة فمثلا اذ1 اردنا ان نعطيه او نمكنه من مؤهلات اسلامية شرعية فما هو الفقه الاسلامي الذي نختاره ؟ وماهو الفقيه الذي نستمد

هذه المؤهلات من فكره ؟ الخ من المسميات ومن هنا لابد من انشاء مؤسسات يكون التزامها بالاسس العامة في الاسلام فقط دون الدخول بالتفاصيل لكي تؤهل ادوات التدقيق الشرعي الخارجي (الافراد) ووفق هذه الاسس .

3- ان التحدي الثالث في هذه المجال هو عدم وجود معايير موحدة لكفاءة المصرف الاسلامي او المنشأة الاستثمارية الاسلامية ففي الفكر الوضعي توجد الارباح مقياس لكفاءة الاداء في حين ان اهداف المجتمع وتلبية حاجاته لا يمكن ان تكون اداة للتقييم لوحدها في المصرف الاسلامي كونها تخضع لوجهات نظر مختلفة ولم تحدد بشكل كمي .

4- ان التدقيق الشرعي الخارجي ياتي بعد التدقيق الفني المهني اي انه ياتي بعد القيام بالعمل (النشاط الاستثماري) بصورة فعلية ولذلك وللقضاء على هذا التحدي يجب ان تحدد المشاريع ويطلب من الهيئة الشرعية الخارجية ان تبدي رايها فيها (موافقة من عدمها) ولكي يكون التدقيق الشرعي الخارجي ذو جدوى ودون ان يكون عامل لهدر الموارد . وهذا يتطلب ان يكون التدقيق الشرعي الخارجي من اولويات عمل المصرف الاسلامي او المنشأة الاسلامية قبل بدء العمل ومن ثم الاجابة في الاستمرار او التوقف عن العمل الاستثماري .

5- ان التطور السريع في المعاملات المصرفية الوضعية وتنوع طرق الاستثمار واشكاله يفرض على المدقق الشرعي الخارجي ان يواكب هذه التطورات ويجب على التساؤلات المستحدثة في هذا المجال لكي يكون ضمن مركز المجتمع وليس بعيدا عنه وهذا يتطلب تاهيل مستمر ومتخصص للفرد الذي يعمل في التدقيق الخارجي الشرعي .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

لقد اشارت تعليمات البنك المركزي [1] بشان العمل المصارف الاسلامية الى تشكيل هيئة شرعية خارجية لكل مصرف اسلامي وانه تقوم هذه الهيئة بتدقيق عمل المصرف الاسلامي بعد

[1] اصدر البنك المركزي العراقي لائحة دورية موجهة الى البنوك المجازة ممارسة الصيرفة الاسلامية يدعو فيها هذه الاخيرة الى تعديل عقود تاسيسها طبقا لقانون المصارف رقم 43 لسنة 2015 .

وياتي هذا القرار بعد مصادقة مجلس النواب العراقي في جلسته ال 25 من الفصل التشريعي الاول للسنة التشريعية الثانية زبالاغلبية للاعظاء عن مشروع قانون المصارف الاسلامية في العراق.

وينص قانون البنوك الاسلامية في العراق في بعض بنوده على جواز تاسيس مصرف اسلامي على ان يتظمن عقد تاسيسه ونظامه الداخلي التزاما لممارسة الاعمال المصرفية التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الاخرى او في مجال التمويل والاستثمار . ويشير القانون المذكور الى ان هدف البنوك الاسلامية في العراق يتمثل في تقديم الخدمات المصرفية وممارسة= =اعمال التمويل

عمل الهيئة الشرعية الداخلية وقد حاول بحثنا ان يرى تاثير الهيئة الشرعية الخارجية ودورها في ثلاثة مصارف اسلامية في العراق وهي مصرف الاستثمار الاسلامي ومصرف الانصاري الاسلامي ومصرف العالم الاسلامي التي تقع في منطقة الكرادة في بغداد وعند اعدادنا لاستمارة الاستبيان لملاحظة عمل هذه الهيئة توجهنا الى هذه المصارف ولقد فوجئنا بان مصرف الاستثمار العراقي هو الوحيد الذي لديه هيئة شرعية خارجية اما باقي المصرفين لا يملكان هذه الهيئة ولذلك فان بحثنا ودراسته الميدانية ستتركز في المصرف الاستثمار الاسلامي فقط .

وكما اسلفنا في الجزء النظري فان لاعضاء الهيئة الشرعية الخارجية مواصفات ومؤهلات يجب ان يتصفوا بها لكي يمارسوا عملهم ولذلك فان احد اسباب عدم تاسيس هيئة شرعية خارجية في مصرف العالم الاسلامي هو عدم موافقة البنك المركزي على الاشخاص الذين يرشحهم المصرف للقيام بهذه المهمة لعدم توفر الشروط المطلوبة [1] . اما مصرف الانصاري فقد حاولنا ان نستفتي ارائهم من خلال استمارة الاستبيان المرفقة طيا لمعرفة دور الهيئة الشرعية الخارجية في المصرف فلم نستطيع تحقيق ذلك بالرغم من الزيارات المتعددة للمصرف [2] مما جعل دراستنا الميدانية انه تنصب على مصرف الاستثمار العراقي .

تتكون استمارة الاستبيان من عشرة اسئلة وكان تحاول هذه الاسئلة انه تحصل على اجابات عن وجود الهيئة الشرعية الخارجية في المصرف ودورها وبالشكل التالي .

لذلك تم توزيع ستة عشر استمارة (مرفقة طيا) على منتسبي المصرف الذين نعتقد ان لهم علاقة بالهيئة الشرعية الخارجية . وقد كان السؤال الاول يحاول ان يعرف (هل توجد هيئة رقابية

والاستثمار القائمة على غير اساس الفائدة في جميع صورها واشكالها هذا اضافة الى العمل على تطوير وسائل جذب الاموال والمدخرات و , وتنميتها بالمشاركة في الاستثمار المنتج باساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية مع المساهمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . تلزم البنوك الاسلامية في العراق ايضا بتعيين هيئة رقابة شرعية من ذوي الخبرة في الفقه الاسلامي والاعمال المصرفية والقانونية والمالية كذلك وتتولى الهيئة المذكورة مراقبة اعمال المصرف الاسلامي وانشطته ومدى التزامه باحكام الشريعة الاسلامية . الى جانب هيئة الرقابة الشرعية ينشأ كل مصرف او فرع اسلامي مايسمى بقسم التدقيق الداخلي وهو قسم مستقل مهمته تدقيق اعمال البنك الاسلامي وتقييم مدى التزامه باحكام الشريعة الاسلامية والمعايير الدولية والمحاسبية والشرعية والارشادات والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الاسلامي .وقد كشف البنك المركزي العراقي هن ان الهدف من تشريع هذا القانون هو تنظيم عمل البنوك الاسلامية و فروع المصارف الاجنبية التي تمارس الصيرفة الاسلامية في العراق وحفاظا على سلامتها وسلامة النظام المصرفي.

(1) لقاء مع مديرة الشؤون الادارية في مصرف العالم الاسلامي بتاريخ 2018/3/8.

(2) زيارات متكررة لمصرف الانصاري الاسلامي بتاريخ 2018/4/3 و 2018/4/8 و 2018/4/22.

شرعية خارجية في مصرفكم) وقد اجابت عينة البحث والبالغ عددهم 16 سابقا ان هذا المصرف الوحيد الذي فيه هيئة شرعية خارجية وهذا مؤشر جيد ، وقد كان السؤال الثاني (هل يقوم المصرف بالطلب منكم في تدقيق مشاريع الاستثمار قبل تنفيذها) وقد اجابت عينة البحث وبنسبة 100% انهم يقومون بتدقيق مشاريع الاستثمار قبل تنفيذها بمعنى ان هذه الهيئة الشرعية الخارجية تقوم بواجبها كما يجب في المصرف وهذا يؤشر التزام هذا المصرف بتعليمات البنك المركزي . وكما هو معلوم للمصرف الاسلامي سمة عامة وهي التقييد بمحددات الشريعة ونشاط المصرف وهنا تقوم الهيئة بواجبها من خلال حضورها اجتماعات الهيئة العامة وطرح تقريرهم وهذا مضمون اجابة السؤال الثالث الذي كان يحاول ان يعرف هل ان التقرير الذي تعده الهيئة الشرعية الخارجية هل يناقش ؟. وكذلك يتم كتابة تقارير عن نشاطات عمل التدقيق في المصرف وهذا مضمون السؤال الرابع (هل يتم كتابة تقرير عن نشاطكم يتضمن تدقيق عمل المصرف) وقد كان السؤال الخامس مخصص لمعرفة متابعة عمل الرقابة الشرعية الخارجية ومدى تنفيذ قراراتها وقد اجابت عينة البحث ان هذه المتابعة موجودة وتقع ضمن نشاطات عمل المصرف.

وهذا يدل على ان الرقابة الشرعية الخارجية عاملة وتؤدي واجباتها في هذا المصرف وسنجد لاحقا في اجابات احد الاسئلة بان للرقابة الشرعية راي ملزم للمصرف بدليل انها رفضت احدى طلبات الاستثمار للمصرف. ولكن هيئة الرقابة الشرعية الخارجية وكما اجابت عينة البحث وبنسبة 100% انها لاترتبط بالنظام الاداري بالمصرف الاسلامي الذي تقوم به بتدقيق نشاطاته وهذا محتوى اجابة عينة البحث على السؤال السادس وهذا مؤشر ايجابي يجعلها تعمل بدون ضغوطات من داخل المصرف وكذلك ان هذه الهيئة وفي هذا المصرف بالتحديد تتصف باستقلاليتها في تادية واجباتها وكذلك اتخاذ قراراتها وهذا محتوى اجابة عينة البحث على السؤال السابع الذي يرتبط بالسؤال الذي قبله اي ان احد اسباب عمل هذه الهيئة كما يجب وهو عدم تعرضها للضغوطات وهذا ادى الى استقلاليتها وحيادتها في تادية الواجبات ان هذا الاجماع في الاجابة من قبل عينة البحث على السؤال السادس والسابع يؤشر ان هذه الهيئة لهذا المصرف انشات وفق المعايير الذي حددها البنك المركزي العراقي . وهذا يمكن ملاحظة بشكل اكثر وضوحا من خلال اجابات عينة البحث على السؤال الثامن الذي اكدت وبنسبة 100% ان اراء الهيئة تؤخذ بنظر الاعتبار وتنفذ .

اما السؤال التاسع فقد اختلفت اجابات عينة البحث عليه فقد اكد الغالبية العظمى ان هذه الهيئة لم ترفض اي عقد استثماري في هذا المصرف وهو مضمون السؤال التاسع الذي كان يقييم عمل الهيئة في المرحلة التالية وهل رفضت عقد استثماري في حين ان مانسبة 12.5% من عينة البحث قد اكدت ان هذه الهيئة رفضت عقدا استثماريا وهذا يعود الى ان هذه النسبة من المختصين

لهم اطلاع دقيق على عمل الهيئة الشرعية الخارجية في المصرف لذلك جاءت اجاباتهم تختلف عن النسبة الاكبر من عينة البحث.

وفي نهاية اسئلتنا عن عمل الهيئة الشرعية الخارجية كنا نحاول ان نعرف مصدر الاجور لهذه الهيئة وقد اكدت كل عينة البحث ان هذه الهيئة تتعاطى اجورها من نفس المصرف وهذا يؤثر على استقلاليتها ولكن قد تعالج هذه السلبية من ان الاجور لهذه الهيئة تعطى بعد ابداء رايها في كل عقد استثماري جديد . ان مجمل اجابات عينة البحث وفي كل اسئلة استمارة الاستبيان توضح ان هذه الهيئة تعمل كما يجب وفق محددات وتعليمات البنك المركزي العراقي للمصارف الاسلامية بشكل كبير وهذا تاكيد ان هذا المصرف (الاستثمار العراقي) هو الرائد في مجال تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي في هذا الجانب بخلاف مصرف العالم الاسلامي و مصرف الانصاري الاسلامي . فمصرف العالم الاسلامي يفتقر الى الكوادر المؤهلة لهذا المجال (الهيئة الشرعية الخارجية) حيث ان البنك المركزي لم يوافق على ترشيحات هذا المصرف لتكوين الهيئة الشرعية الخارجية . في حين ان المصرف الانصاري الاسلامي فيه هيئة شرعية ولكن عملها غير واضح وهذا نستدل عليه من خلال عدم اجابتها على اسئلة الاستبيان بالرغم من المراجعات المتكررة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- ان هيئة الرقابة الشرعية الخارجية هي جزء اساسي في المصرف الاسلامي لانها تؤدي واجبا اساسيا يتمثل بمدى التزام المصرف الاسلامي بمحددات الشريعة الاسلامية وهي جهة تدقيق عليا على عمل الهيئة الشرعية الداخلية والتي قد لاتؤدي واجبها كما يجب في بعض الاحيان .

2- ان الهيئة الشرعية الخارجية تؤدي عملا نوعيا يحتاج الى تاهيل ومواصفات دقيقة لدى افراد الهيئة متمثلة بالالمام بمباديء الشريعة الاسلامية .

3- ان خصائص الهيئة الشرعية الخارجية (تاهيل افرادها) هي الضمانة الاساسية لعمل الهيئة الشرعية الخارجية كما يجب.

4- ان نشات وتطور الرقابة الشرعية الخارجية كان بسبب التحديات التي تواجهها المصارف الاسلامية ولذلك فان مهمات هذه الهيئة واسعة ومتجددة.

5- اظهرت الدراسة الميدانية ان هذه التجربة (انشاء هيئة الرقابة الشرعية الخارجية) في مراحلها الاولى في العراق وان اغلب المصارف الاسلامية تقتصر الى وجود هذه الهيئة او في طور التكوين . (توجد هيئة شرعية خارجية واحدة في مصرف واحد في عينة البحث المتكونة من ثلاثة مصارف اسلامية).

6- اظهرت الدراسة الميدانية ان عمل الهيئة الشرعية الخارجية يتمثل في تدقيق طلبات الاستثمار وكتابة تقرير يتضمن الراي النهائي بالنشاط الاستثماري وكذلك ان قرارات الهيئة ملزمة للمصرف.

7- اظهرت عينة البحث ان هيئة الرقابة الشرعية الخارجية يتصف عملها بالاستقلالية ويؤخذ رايها بنظر الاعتبار بقرارات المصرف ولكن تقاضي اجوره افرادها من المصرف هو المأخذ الوحيد عليها .

ثانياً: التوصيات

1- يجب الزام المصارف الاسلامية في العراق بتكوين هيئة شرعية خارجية تنفيذا لتعليمات البنك المركزي العراقي وضمن فترة محددة بعد ممارسة العمل الفعلي وتحديد مؤهلات اعضائه .

2- يجب ان يتصف اعضاء الهيئة الشرعية الخارجية بمؤهلات متعددة تتركز على التاهيل النوعي المهني في المصرف وكذلك اطلاع واسع على محددات الشريعة الاسلامية في النشاط الاقتصادي.

3- يحتاج اعضاء الهيئة الشرعية الخارجية الى تاهيل مستمر يتمثل بالدورات المكثفة في تطور الفكر المصرفي في العالم وكذلك الاطلاع على التطور في الفكر الشرعي في مجال النشاط الاقتصادي في الاسلام وكذلك التاكيد على محددات الشريعة الاسلامية في هذا الجانب والابتعاد نوعا ما عن التفاصيل في هذا الجانب.

4- ان تطور الرقابة الشرعية الخارجية مهمة لا بد منها بسبب التحديات التي تجابه المصارف الاسلامية وكذلك يجب تكوين منظمة او اي طريقة للاتصال فيما بين المصارف الاسلامية في العراق والدول الاخرى لمواجهة هذه التحديات .

5- الزام المصارف الاسلامية في العراق بان يكون عمل الهيئة الشرعية الخارجية مكمل ومدقق لعمل الهيئة الشرعية الداخلية وان تكون قرارات الهيئة الشرعية الخارجية ملزمة للمصرف.

6- يجب ان تخصص الهيئة المشرفة على المصارف الاسلامية (البنك المركزي) اجور لهيئة الرقابة الخارجية للمصارف وتكون هذه الاجور مجزية عن كل عقد عمل استثماري تقوم بتدقيقه الهيئة الشرعية الخارجية وفق نظام محدد للاجور.

المراجع والمصادر

1- القران الكريم.

2- رشا على الدين احمد / دور المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في وضع قواعد موحدة للمعاملات المصرفية / المؤتمر السنوي الرابع عشر / كلية الشريعة والقانون – جامعة الامارات.

3- علا الدين كنتري / العولمة وتاثيرها على العمل المصرفي الاسلامي .

4- عبد الحميد محمود البعلي/ الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات الاسلامية / مكتبة وهبة/ الطبعة الاولى 1411-1991م.
5- د. رياض منصور الخليفي / هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق.
6- د. محمد امين علي قحطان / المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات العالمية الاسلامية.
7- د. عبد المجيد محمود الصلاحين / هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في في المصارف الاسلامية / ص268.
8- أ. فيصل عبد العزيز فرج / الرقابة الشرعية على الواقع والمثال / المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي / جامعة ام القرى 1425.
9- احمد عبد الغفور مصطفى العليات / الرقابة الشرعية على الاعمال المصرفية / رسالة ماجستير جامعة النجاح.
10- فارس ابو معمر / اثر الرقابة الشرعية واستقلالها على معاملات البنك الاسلامي / مجلة الجامعة الاسلامية / المجلد الثالث / العدد الاول مكة 1994م.
11- د. عبد الحق حميش / تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية ص 120 / مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والانسانية / المجلد الرابع / العدد واحد / فبراير 2007م.
12- د. محمد عبد الحليم محمد / تطوير اساليب الرقابة الداخلية / المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات الاسلامية .

مواقع على شبكة الانترنت

13- د.حمزة عبد الكريم حماد http://www.islamonline.net/Arabiclindex.shtml

الدراسة الميدانية

استمارة استبيان

اخي المنتسب بين يديك استمارة لدراسة واقع الرقابة الشرعية الخارجية في مصرفك نرجوا الاجابة عليها لتطوير العمل الرقابي مع فائق الود والتقدير .

س1 :- هل توجد هيئة رقابية شرعية في مصرفكم ؟ اذا كان الجواب (نعم) فان الاسئلة (2، 3 ،4) تحول لهيئة الرقابة الشرعية الخارجية

نعم ☐ كلا ☐

س2 :- هل يقوم المصرف بالطلب منكم في تدقيق مشاريع الاستثمار قبل تنفيذها ؟

نعم ☐ كلا ☐

س3 :- هل يتم حضوركم في اجتماعات الهيئة العامة الشرعية و طرح تقريركم ؟

نعم ☐ كلا ☐

س4 :- هل يتم كتابة تقرير عن نشاطكم يتضمن تدقيق عمل المصرف ؟

نعم ☐ كلا ☐

س5:- هل يتم متابعة عمل الرقابة الشرعية الخارجية وتنفيذ قراراتها ؟

نعم ☐ كلا ☐

س6 :- هل ترتبط هيئة الرقابة الشرعية الخارجية بالمصرف الاسلامي ؟

نعم ☐ كلا ☐

س7:- هل للرقابة الشرعية الخارجية في مصرفكم استقلالية في تادية واجباتها واتخاذ قراراتها الرقابية ؟

نعم ☐ كلا ☐ احيانا ☐

س8:- هل يؤخذ بنظر الاعتبار راي الهيئة الشرعية الخارجية في مصرفكم في قرارات استثمار المصرف

نعم ☐ كلا ☐ احيانا ☐

س9:- هل سبق وان رفضت الهيئة الشرعية الخارجية بعقد استثماري في مصرفكم ؟

نعم ☐ كلا ☐

س10:- ماهو مصدر الاجور التي يتقاضاها اعضاء الهيئة الشرعية الخارجية ؟

من المصرف ☐ الحكومة ☐ اخرى ☐

Abstract

The presence of Islamic banks in the financial and banking system in the world represents a fairly new experience. The purpose of the establishment of Islamic banks is that banking in society conforms to Islamic jurisprudence in its general form. This is due to the thought that the house and Islam in particular confirm that the owner is God and that the individual is employed in an authorized sense For the management of economic business and therefore must be subject to individual directions of the original owner and hence the question came (Is economic work in Islam within the controls of the law or not)?

The objective of Shari'ah supervision in the Islamic Bank is to check the work of the bank and make it conform to Islamic law and that our research tries to answer the question, which says (the effectiveness of external supervision of Islamic banking on the work of Islamic banks?)